تباين أداء البورصات الخليجية.. و«الكويتية» الأفضل أداء

تباين أداء البورصات الخليجية خلال تداولات أمس الأربعاء، مع تسجيل البورصة الكويتية أفضل أداء. وشهدت الأسواق الإماراتية تراجعا، إذ هبط مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.24 بالمئة إلى 4251.41 نقطة، فيما تراجع مؤشر دبي للأوراق المالية بنسبة 1.11بالمئة إلى 2206.26 نقطة، وذلك بعد مرور نحو ساعتين من التداولات.

وارتفع مؤشر السوق الأول الكويتي بنسبة 1.65 بالمئة إلى 5259.35 نقطة محققا أفضل أداء بين البورصات الخليجية، وحقق أيضا مؤشر السوق السعودية الرئيسي "تاسي" ارتفاعا قدره 0.04 بالمئة ليصل إلى 6764.86 نقطة بعد مرور نحو 40 دقيقة من التداولات. وارتفع مؤشر البورصة المصرية في الدقائق الأولى من التداولات بنسبة 0.77 بالمئة ليصل إلى 11286.26 نقطة.

كانت مؤشرات الأسواق العربية قد منيت بخسائر كبرى، مع مطلع الاسبوع الجاري حيث فقدت أسواق منطقة الخليج وحدها 166.2 مليار دولار في يوم واحد «الاثنين الأسود»، تصدرها التراجع التاريخي للبورصة السعودية التي سجلت أكبر وتيرة تراجع يومي منذ الأزمة المالية العالمية.

ووصف محللون، أن موجة الهبوط التي تشهدها الأسواق العالمية حاليا لم تحدث منذ سنوات، حيث لم نشهد تراجعا حادا لبورصة إنجلترا بنسبة 8 بالمئة في يوم واحد على مدى تاريخها، مشيرين إلى أن التراجعات التي تشهدها البورصات العربية تأتي تماشيا مع ما يحدث في الأسواق العالمية.

وأوضح المحللون أن الاقتصاد العالمي يعيش حاليا ظروفا استثنائية، بسبب انتشار فيروس كورونا من الصين إلى جميع دول العالم، وهو ما كان له تأثيرا سلبيا على سلاسل الإنتاج في الصين، وتوقف العديد من المصانع عن العمل، الأمر الذي عزز من مستويات القلق لدى المستثمرين، ورفع درجات التخوف من حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي.

أضافوا أن عدم اتفاق أوبك وحلفائها من الخارج على خفض الإنتاج، انعكس بشكل فوري على أسعار النفط، حيث انخفضت الأسعار بنسبة 30 بالمئة تقريبا في يوم واحد، كما أن اتجاه السعودية إلى خفض أسعار البترول، وزيادة الإنتاج، شكل ضغطا كبيرا على الأسعار.

وفي حال نجاح الحكومات العالمية في السيطرة على تفشي فيرورس كورونا، وتقديم بعض الحوافز المالية للشركات التي تأثرت سلبا، سيكون له انعكاس إيجابي سريع على الأسواق خلال الفترة المقبلة، مؤكدا أن موجات الهبوط المفاجئ يتبعها صعود قوي في الأسواق.

أسعار النفط تفقد مكاسبها وتتراجع بنسبة 0.73 بالمئة

السعودية تقرر رفع إنتاجها النفطي إلى 13 مليون برميل يومياً

قالت شركة «أرامكو» السعودية، الأربعاء، إنها تلقت توجيهات من وزارة الطاقة تقضي بزيادة إنتاجها النفطي إلى 13 مليون برميل يوميا.

جاء ذلك في إفصاح قدمته «أرامكو» للبورصة السعودية (تداول)، وتضمن تعليمات برفع مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة من 12 إلى 13 مليون برميل يوميا.

وبدأت السعودية حرب أسعار وزيادة للإنتاج عقب خلافات مع روسيا أدت إلى إخفاق (أوبك+) خلال اجتماع في فيينا، الأسبوع الماضي، في الاتفاق على تعميق خفض الإنتاج إلى 3.2 ملايين برميل يوميا. وكانت السعودية تسعى إلى تلك الخطوة لمواجهة تداعيات انخفاض الطلب على الخام بسبب فيروس "كورونا".

وانهارت أسعار النفط، الإثنين، بنسبة 25 بالمئة كأدنى نزول ليوم واحد منذ 1991.

وذكرت أرامكو، عملاق الطاقة العالمي، في الإفصاح، أن مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة يُحدد من قبل الدولة، وفقاً لنظام المواد الهيدروكربونية الصادر بالمرسوم الملكي.

كانت الشركة قالت، أمس الأول الثلاثاء، إنها تعتزم تزويد عملائها بـ 12.3 مليون برميل يوميا في أبريل المقبل، بزيادة 300 ألف برميل يوميا، عن الطاقة القصوى المستدامة البالغة 12 مليون برميل يوميا.

من جهة أخرى ، فقدت أسعار عقود النفط الآجلة مكاسبها المحققة في بداية تعاملاتها الصباحية، الأربعاء، بعد إعلان السعودية عزمها زيادة إنتاج النفط الخام إلى مستوى قياسي جديد. وصباح أمس الأربعاء، قالت شركة "أرامكو" السعودية إنها تلقت توجيهات من وزارة الطاقة في البلاد تقضي بزيادة إنتاجها النفطي إلى 13 مليون برميل يوميا.

وتدخل المملكة بذلك مرحلة تحد جديدة مع روسيا على وجه الخصوص، التي رفضت، الجمعة، الموافقة على مقترح لخفض كلي للإنتاج بواقع 3.2 ملايين برميل يوميا، حتى نهاية 2020. تراجعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت تسليم مايو بنسبة 0.73 بالمئة أو 27 سنتا إلى 36.93 دولارا للبرميل.

كانت عقود برنت الآجلة صعدت في بداية التعاملات إلى متوسط 38.89 دولارا للبرميل، مدفوعة بتحفيز اقتصادي أمريكي لمواجهة كورونا، وتصريحات روسية بوجود محادثات ضمن تحالف "أوبك+"، الذي يضم أعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ومنتجين مستقلين.

كما تراجعت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، تسليم أبريل ، بنسبة 0.58 بالمئة أو 20 سنتا إلى 34.16 دولارا للبرميل.

والجمعة، تفكك اتفاق خفض الإنتاج بعد رفض روسيا مقترح "أوبك"؛ ما يمهد لانتهاء أطول اتفاق لخفض إنتاج النفط بين منتجي المنظمة وآخرين مستقلين، دام 3 سنوات و3 شهور. ووفق بيانات أوبك"، بلغ إنتاج السعودية النفطي في يناير 9.6 ملايين برميل يوميا.

بارتفاع مطرد بلغت نسبة 24 %

21.5 مليون دينار أرباح «الصالحية العقارية» عن 2019

- القيمة السوقية لأصول الشركة بلغت 571 مليون دينار بنهاية العام الماضي
- النفيسي: نستهدف مزيداً من النجاحات المتتالية على مدار السنوات القادمة

غازي فهد النفيسي

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة الصالحية العقارية على اعتماد تقرير مجلس الإدارة واعتماد البيانات المالية والمصادقة عليها وعلى توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 25% (25 فلس لكل سهم) على مساهمي الشركة المسجلين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق، كما وافقت الجمعية العامة العادية على باقي البنود الواردة في جدول الأعمال.

قال غازي فهد النفيسي – رئيس مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية أن مجهودات إدارة الشركة خلال عام 2019 قد ساهمت في تعزيز أداء الشركة، وذلك بالرغم من تفاوت المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية عالمياً وإقليمياً خلال العام الماضي.

في المقابل كان لاستقرار الوضع السياسي والاقتصادي المحلي شأن آخر في تعزيز أداء السوق الكويتي ورؤية "كويت جديدة 2035"، ولا شك في أن إعلان الترقية الثالثة لدولة الكويت إلى "سوق ناشئ" من خلال شركة إم إس سي آي (MSCI) اعتباراً من مايو 2020، بعد الترقية في مؤشر ستاندرد آند بورز داو جونز والترقية في مؤشر فوتسي راسل، يعد حدثاً اقتصادياً بارزاً وخطوة في سبيل تحقيق المزيد من النجاحات.

وأضاف النفيسي بأن شركة الصالحية العقارية قد التزمت في السير على نهجها الدائم باستغلال جميع الفرص المتاحة أمامها والتي تتوافق مع استراتيجيتها، كما قامت بتطوير وتعزيز أعمالها القائمة بما يساهم بدعم الثقة بينها وبين جميع عملائها، وذلك بالتركيز على أنشطة الشركة الرئيسية في مجال التطوير العقاري.

تتركز معظم استثمارات الشركة في النشاط العقاري وتتوزع حسب الاستراتيجية المعتمدة ما بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 85%، في حين تتمتع الشركة بتواجد خارجي بنسبة 15% من حجم استثماراتها تتركز في ألمانيا والمملكة المتحدة، وتقدر القيمة السوقية لإجمالي أصول الشركة بنحو 571 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الاستثمارات تخضع لعملية تقييم ومراجعة بشكل مستمر وذلك لضمان فاعليتها وللتكيف مع ظروف السوق.

كما أكد النفيسي أن الشركة خلال عام 2019 قد حققت عدداً من الإنجازات بما يتوافق مع رؤيتها واستراتيجيتها الحالية والمستقبلية، حيث تم توقيع اتفاقية تأجير رسمية مع بنك وربة لاستغلال مساحات تأجيرية تتجاوز 9،700 م2 في برج الراية، كما نجحت الشركة في التخارج من عدد من الأصول والاستثمارات العقارية المحلية والدولية، والتي أثمرت عن أرباح بأكثر من 7.5 مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى نجاح الشركة في تدعيم مركزها المالي بعد التسديد المبكر لتسهيلات ائتمانية خاصة بالشركة الأم، والتي ساهمت في تخفيض تكاليف التمويل في بيان الدخل للشركة.

ملخص الأداء المالي

وفيما يتعلق بملخص الأداء المالي لسنة 2019، فقد أعلن غازي فهد النفيسي أن الشركة حققت ربحاً بمقدار 21.5 مليون دينار وبربحية سهم بلغت 43.70 فلس للسهم الواحد بالمقارنة مع العام الماضي، حيث بلغت الربحية 17.3 مليون دينار، بربحية سهم 35.07 فلس للسهم الواحد وبنسبة ارتفاع بلغت 24 بالمئة.

وأضاف النفيسي أن إجمالي موجودات الشركة بلغ 369 مليون دينار كويتي للعام الحالي بالمقارنة مع 321 مليون دينار كويتي للعام الماضي أي بارتفاع نسبته 15 بالمئة.

آلية جديدة لحل الأزمة الاقتصادية في السودان

قرر اجتماع ثلاثي بين مجلسي السيادة والوزراء وقوى الحرية والتغيير، إسناد رئاسة الآلية الاقتصادية التي تم تشكيلها الخميس الماضي إلى رئيس الوزراء عبد الله حمدوك.

وستتولى الآلية تنفيذ حزمة إجراءات عاجلة لتوفير السلع الاستراتيجية، ومراجعة سياسات الواردات والصادرات، وتوفير الإسناد العاجل لحصاد محصولات الموسم الزراعي الشتوي، والتحضير للموسم الزراعي الصيفي.

وأعلن ابراهيم الشيخ عضو اللجنة والقيادي بحزب المؤتمر السوداني وقوى الحرية والتغيير عن حملة كبيرة سيتم تنظيمها خلال الأيام القليلة المقبلة لمخاطبة السودانيين في الداخل والخارج لتقديم اسهاماتهم في حل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد.

وأوضح الشيخ خلال مؤتمر صحفي للإعلان عن مؤتمر اقتصادي سيتم تنظيمه نهاية مارس الحالي، أنهم سيعملون على إيجاد رؤى وحلول اقتصادية يمكن أن تسهم في حل الأزمة الاقتصادية بشكل فاعل وعلمي، مؤكدا تعزيز روح شراكة العمل على جبهة موحدة بين المكونين العسكري والمدني لحكومة الفترة الانتقالية.

وأكد الشيخ أن أمام الحكومة عدد من الخيارات والسياسات البديلة لتغطية العجز في الميزانية منها استرداد الأموال المنهوبة وتجفيف الشركات الأمنية والموالية للنظام البائد وضمها لوزارة المالية، بالإضافة إلى إشراف الدولة على صادرات الذهب.

وكان تصريح مارشال بيلنغسي مساعد وزير الخزانة الأميركي، الأسبوع الماضي، عن أن مسألة رفع السودان من قائمة الإرهاب أصبحت مسألة وقت فقط، قد أشاع نوعا من التفاؤل في أوساط الشارع السوداني الذي يعاني أزمات حادة في الخبز والوقود وارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية والخدمات.

وألقى إدراج السودان ضمن الدول الراعية للإرهاب منذ 1993 بظلاله سلبا على الاقتصاد السوداني الذي يعاني من مشكلات هيكلية كبيرة أدت إلى قفزة كبيرة في معدلات التضخم التي تقدر بنحو 70 في المئة، وتآكل ضخم في قيمة الجنيه حيث يتم تداول الدولار الواحد حاليا عند حدود 110جنيهات، كما ارتفعت الديون الخارجية إلى نحو 64 مليار دولار.

رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي:

ليبيا تقدم لرجال الأعمال الأتراك فرص استثمار بـ 120 مليار دولار

مرتضى قارانفيل

تتبادل تركيا وليبيا اهتماما مشتركا بشأن استغلال الخبرات ورؤوس الأموال التركية للاستثمار في أسواق المدن الليبية، التي عانت طيلة 9 سنوات من حروب وتوترات سياسية وعسكرية. وأصبحت العلاقات السياسية أكثر قربا بين البلدين خلال الشهور القليلة الماضية، مع وجود توافقات بين رأسي الهرمين السياسيين.

يقول مرتضى قارانفيل رئيس مجلس الأعمال التركي الليبي التابع لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، إن حجم الاستثمار في ليبيا يُقدر بـ120 مليار دولار في جميع القطاعات، وعلى رأسها قطاع المقاولات.

حول العلاقات الاقتصادية بين البلدين؛ أوضح قارانفيل أن الصادرات إلى ليبيا وصلت إلى ذروتها متجاوزة المليارى دولار في 2012، ثم انخفض بسبب المشاكل التي تعانيها ليبيا في الداخل. وأضاف: «بفضل الاتفاقيات والعلاقات الودية الموقعة بين البلدين، نرى أن 2020 واعد بشكل، نتوقع أن يقترب حجم الصادرات إلى ليبيا هذا العام من 3 مليارات دولار بزيادة قدرها 50 بالمئة على أساس سنوي».

وبدأت ليبيا خلال الشهور الماضية، مرحلة إعادة الإعمار للمنشآت السكنية والتجارية والبنى التحتية والفوقية، مع ظهور هدوء تدريجي في بعض المدن الليبية.

"في يومنا الحالي نقوم بتصدير مجموعات متنوعة من المنتجات إلى ليبيا، التي تقوم بإعادة إنشاء بنيتها الآن، وهذه المنتجات من قبيل مستلزمات المجوهرات والأثاث ولحوم الدجاج والسجاد ومنتجات الحديد والصلب، وعشرات الأصناف الأخرى".

قطاع المقاولات

ذكر قارانفيل أن المقاولين الأتراك تولوا تنفيذ أولى مشاريعهم الأجنبية في ليبيا، التي قاموا بتنفيذ أكبر قدر من أعمالهم بداخلها، وأن مشاريعهم البالغة 19 مليار دولار لم تكتمل بسبب الصعوبات التي واجهتها ليبيا.

"لهؤلاء المقاولين في الوقت الحالي ما مجموعه 4 مليارات دولار من المستحقات لأسباب متنوعة، من قبيل دفعات مالية، والضمانات، والآلات والمعدات وغيرها من الأضرار". وزاد: «تم عقد اجتماعات لحل مسألة هذه المستحقات، والاتفاق على القيام بمشاريع جديدة وتحديد خارطة الطريق في قطاع المقاولات.. نتوقع تقدما في حل المشكلات التجارية القائمة في قطاع المقاولات خلال الفترة المقبلة».

ويبلغ متوسط حجم الاستثمار المتوقع في السوق الليبية حاليا، قرابة 120 مليار دولار أمريكي في جميع القطاعات، وعلى رأسها قطاع المقاولات.

قال إن رجال الأعمال الليبيين، دعوا المستثمرين الأتراك إلى بلدهم؛ ليبينوا لهم مدى جاذبية الاستثمار في ليبيا وليساهموا كذلك في زيادة حجم الأعمال والوصول به إلى مستويات متقدمة.

وأوضح قارانفيل أن ليبيا بإمكانها أن تصبح بفضل موقعها، بوابة تركيا المفتوحة على قارة إفريقيا، في ظل الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها تركيا مع الدول الإفريقية".

صادرات واسعة

ولفت إلى أن ليبيا ليس لديها منشآت صناعية وإنتاجية متطورة؛ ولهذا فإنها تلبي جميع احتياجاتها الأساسية تقريبا من الخارج؛ وعليه فإنه بإمكان تركيا أن تقوم بتصدير كل شيء إلى هذا البلد.

تركيا بإمكانها إرسال صادرات إلى ليبيا في جميع القطاعات، وعلى رأسها منتجات الأثاث والمنتجات الورقية والخشبية والصلب، والسجاد، والمواد والمنتجات الكيميائية والمجوهرات والحبوب والبقوليات والبذور الزيتية.

إضافة إلى ذلك، فإن ليبيا تبعد عن تركيا بمسافة تقدر بثلاثة أيام بحرا وساعتين جوا، وعليه فإن تركيا بالنسبة للشركات العاملة في مجال الاستيراد من ليبيا، تعتبر في موقع جذاب للغاية؛ نظرا لموقعها.